

المهدي المومني التجكاني

دار بريشته
أو
قصة مخطف

مراجعة وتقديم وتعليق
الأستاذ الحاج أحمد معينو

1987-1408

الملحق 2

صوت حزب الشورى والاستقلال يرتفع مناديا بوضع حد للاختطاف والارهاب البوليسي

رسالة من الأمين العام إلى صاحب الجلالة

الحمد لله وحده

حضرة صاحب الجلالة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، فقد سبق لجلالتمكم أن استقبلتم في شهر أكتوبر 1956، وفدا عن حزب الشورى والاستقلال من سائر جهات المغرب فقدم لجلالتمكم بعض أعضاء المكتب السياسي تقريرا مفصلا عن الاضطهادات التي يلاقها أعضاء الحزب في جميع نواحي المغرب كما قدم في نفس الشهر الفرع المركزي بالشمال التابع لحزب الشورى والاستقلال تقريرا يشرح الوضعية المؤلمة بشمال المغرب

والآن بعد رجوعي إلى أرض الوطن العزيز. يسعدني أن أرفع إلى جلالتمكم هذه الرسالة مرفوقة بتقرير عما جد من الحوادث منذ شهر أكتوبر الماضي وبنسختين من التقريرين على سبيل التذكرة معربا لجلالتمكم عن وجهة نظر الحزب في خطورة الحالة التي يحياها المغرب المستقل في الظروف الراهنة.

مولاي. كان المنتظر والمغاربة لا يزالون يذكرون معاملة الاستعمار القاسية ويتطلعون إلى المستقبل بإيمان وشوق وأمل أن يدشن رجال العهد الجديد سياسة رشيدة تقوم على العدل والنزاهة والانصاف حتى يدرك الشعب الفرق بين عهد الاستعمار البغيض وعهد الاستقلال المشرف، ولكن مع الاسف الشديد سجلت السنة الماضية حوادث مؤلمة بل فظائع يندى لها الجبين ذلك لأن الرجال الذين أسندت إليهم في العهد الجديد مسؤولية الأمن والعدل تصرفوا تصرفا برهن على أنهم مغرضون أو على الأقل عاجزون، فقد توالى الاذيات على الشوريين في أنفسهم

وأموالهم وأعراضهم وذاق أبطالهم صنوف العذاب والتنكيل في مختلف السجون والمعتقلات، فكم من شهيد اغتيل في رابعة النهار كالعلامة المكافح الأستاذ عبد الواحد العراقي وكم من جماعات ووفود هجم عليها وقتل عدد من أفرادها كمنحة سوق الأربعاء، وكم من عائلات فوجئت في منتصف الليل بعصابات الاجرام فنهب متاعها وأحرقت منازلها أو هدمت فوق رؤوس النساء والأطفال، وكم من مكافحين اختطفوا ولا يزال مصيرهم مجهولا إلى الآن كإبراهيم الوزاني وعبد القادر برادة وعبد السلام الطود، وكل هؤلاء من السابقين الأولون للكفاح الوطني ولا ذنب لهم إلا أنهم مخلصون لمبادئهم وليسوا على رأي المسؤولين في مذهبهم السياسي.

إن رجال الأمن يزعمون أن الغرض من هذا الاضطهاد هو تطبيق القانون وتجريد المدنيين من السلاح ولكن الحوادث اليومية والوقائع يبرهنان على أن الغرض الحقيقي هو محاربة حزب الشورى والاستقلال، وفرض فكرة حزب معين، إذ كنا نشاهد مدنيين مسلحين يعثون بالنظام والقانون ويرهبون المواطنين وينهبونهم ولا تلقى عليهم السلطة القبض لأنهم ليسوا من حزب الشورى والاستقلال، وكم من سيارات عثر عليها مملوءة بالسلاح فاطلق سراح أصحابها لأنهم ليسوا من حزب الشورى والاستقلال بل كم من أجنبي عثر على أسلحة بمنزله فلم يعاقب إلا عقوبة تأديبية بسيطة، أما الشوريون فبتهمة السلاح يبقون في دهاليز الكوميساريات الأسابيع العديدة وفي المعتقلات المجهولة شهورا متوالية مع أن المحاكمات التي صدرت خلال سنة 1956 أثبتت براءة كل الشوريين الذين مروا أمامها فأطلقت العدالة سراحهم.

ولكن هل فكر المسؤولون عن العدل في عقاب الذين نكلوا بأولئك الأبرياء وشوهوا أجسامهم ولم يسمحوا بالعودة إلى الحياة العادية إلا بعد أن أصبحوا معطوبين عجزة وهم في عنفوان الشباب.

إن حزب الشورى والاستقلال المقدر لخطورة الحالة والشاعر بمسؤوليته وواجباته نحو الملك والعرش والشعب، طالما طالب بواسطة وفوده والوزراء المنتميين إليه في الحكومة الائتلافية بأن تكون الداخلية والأمن والعدل والدفاع الوطني بأيدي

وأموالهم وأعراضهم وذاق أبطالهم صنوف العذاب والتنكيل في مختلف السجون والمعتقلات، فكم من شهيد اغتيل في رابعة النهار كالعلامة المكافح الأستاذ عبد الواحد العراقي وكم من جماعات ووفود هجم عليها وقتل عدد من أفرادها كمنذحة سوق الأربعاء، وكم من عائلات فوجئت في منتصف الليل بعصابات الاجرام فنهبت متاعها وأحرقت منازلها أو هدمت فوق رؤوس النساء والأطفال، وكم من مكافحين اختطفوا ولا يزال مصيرهم مجهولا إلى الآن كما إبراهيم الوزاني وعبد القادر برادة وعبد السلام الطود، وكل هؤلاء من السابقين الأولون للكفاح الوطني ولا ذنب لهم إلا أنهم مخلصون لمبادئهم وليسوا على رأي المسؤولين في مذهبهم السياسي.

إن رجال الأمن يزعمون أن الغرض من هذا الاضطهاد هو تطبيق القانون وتجريد المدنيين من السلاح ولكن الحوادث اليومية والوقائع يبرهنان على أن الغرض الحقيقي هو محاربة حزب الشورى والاستقلال، وفرض فكرة حزب معين، إذ كنا نشاهد مدنيين مسلحين يعيشون بالنظام والقانون ويرهبون المواطنين وينهبونهم ولا تلقى عليهم السلطة القبض لأنهم ليسوا من حزب الشورى والاستقلال، وكم من سيارات عثر عليها مملوءة بالسلاح فاطلق سراح أصحابها لأنهم ليسوا من حزب الشورى والاستقلال بل كم من أجنبي عثر على أسلحة بمنزله فلم يعاقب إلا عقوبة تأديبية بسيطة، أما الشوريون فبتهمة السلاح يبقون في دهاليز الكوميساريات الأسابيع العديدة وفي المعتقلات المجهولة شهورا متوالية مع أن المحاكمات التي صدرت خلال سنة 1956 أثبتت براءة كل الشوريين الذين مروا أمامها فأطلقت العدالة سراحهم.

ولكن هل فكر المسؤولون عن العدل في عقاب الذين نكلوا بأولئك الأبرياء وشوهوا أجسامهم ولم يسمحوا بالعودة إلى الحياة العادية إلا بعد أن أصبحوا معطوبين عجززة وهم في عنفوان الشباب.

إن حزب الشورى والاستقلال المقدر لخطورة الحالة والشاعر بمسئوليته وواجباته نحو الملك والعرش والشعب، طالما طالب بواسطة وفوده والوزراء المنتميين إليه في الحكومة الائتلافية بأن تكون الداخلية والأمن والعدل والدفاع الوطني بأيدي

محايمة لا تنتمي لحزب من الأحزاب، ولم يكن غرض الحزب من ذلك إلا ضمان الأمن والعدل لجميع المواطنين ليشعروا بنعمة الاستقلال ويؤمنوا بأن الدولة للجميع.

مولاي. إن حزب الشورى والاستقلال، لأجل تصفية الجو السياسي والعمل على ضمانة الاستقرار الداخلي يطالب بكل تأكيد بما يلي :

- (1) الافراج عاجلا عن جميع المعتقلين السياسيين سواء كانوا من أعضاء حزب الشورى والاستقلال أو من المحايدين والأحرار.
- (2) ارجاع جميع المخطوفين الشوريين وغيرهم إلى بيوتهم.
- (3) منع الوسائل الجهنمية المستعملة في إدارة الشرطة أو في المعتقلات للانتقام ولانتزاع الاعترافات وفرضها كما يريد الطامعون فيها لحاجة في أنفسهم.
- (4) تطبيق القوانين داخل السجون والكومييساريات وإصدار قوانين جديدة تحمي المواطنين وتضمن حقوقهم وحررياتهم.
- (5) تعيين لجنة بحث متركبة من عناصر نزيهة تتمتع بثقة صاحب الجلالة بالقيام بتفقد مراكز الشرطة والسجون والمعتقلات للاطلاع على حقيقة ما يجري فيها واطلاع جلالته الملك على ما يرتكب فيها كلها مما يخالف الانسانية والقانون والمصلحة الوطنية في العهد الجديد.
- (6) الضرب على أيدي المسؤولين عن كل الاعتداءات والمعاملات الوحشية القاسية التي عومل ويعامل بها المسجونون واتخاذ كل التدابير لايقاف ذلك بكيفية عامة نهائية.

والله يحفظكم ويرعاكم ويمدكم بعونه وتوفيقه حتى تحققوا لشعبكم ما يصبوا إليه من رقي ورفاهية، والسلام

16 يناير 1956

الامضاء :

الأمين العام

لحزب الشورى والاستقلال

محمد حسن الوزاني